إسرائيل تعيد العمل بقانون حظر الآذان

جيش الاحتلال يهدد المتظاهرين على حدود غزة «بإجراءات قاسية»

غارات إسرائيلية استهدفت مناطق زراعية في غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات» : أكدت القناة الإسرائيلية الثانية، عودة قانون حظر الآذان للنقاش مجددا، لكن «بصيغة أكثر شدة».

وذكر موقع «معا» الفلسطيني، الإثنين، أن من الإجراءات المطروحة في النسخة الجديدة لمشروع القانون التي سترفع للكنيست، مداهمة الشرطة الإسرائيلية المساجد التي تعتبرها مصدر ضجيج لمصادرة مكبرات الصوت، إضافة إلى فرض غرامة لا تقل عن 10 آلاف شيكل.

ومر القانون في القراءة التمهيدية، في مارس الماضي، ولكنه ظل مجمدا حتى اللحظة.

وحسب القناة الإسرائيلية الثانية، فإن لجنة تضم وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أردان، ووزير البيئة أبيكن، تناقش هذا المشروع، واتفقت على «صيغة مشددة»، تمنح من خلالها الشرطة صلاحية مصادرة مكبرات الصوت.

ويحظر المشروع رفع الآذان بواسطة مكبرات الصوت في نحو 500 مسجد خاصة في ساعات الليل والفجر، بذريعة منع «إزعاج مئات الآلاف من اليهود، والحفاظ على جودة البيئة».

من جانب آخر هدد الجيش الإسرائيلي باستخدام «إجراءات قاسية» ضد المتظاهرين الفلسطينيين على حدود قطاع غزة، بعد تفجير عبوة ناسفة في وجه قوة إسرائيلية على الحدود الشرقية جنوب القطاع، ما أدى لإصابة 4 جنود إسرائيليين بجراح خطرة.

وقال منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية، الجنرال يؤاف مردخاي، إن «الجيش سيرد بحزم على أي مظاهرة على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل، لأنها تجاوزت الخطوط الحمراء»، على حد تعبيره.

وأضاف: «من الآن فصاعداً، الجيش الإسرائيلي سيتصرف ضد حماس في غزة، وسيتخذ إجراءات قاسية ضد مثيري الشغب لأن حماس تضع الشبان في مواجهة الخطر بينما أبناء قادتها لا يقتربون من الحدود»، على حد قول مردخاي.

وأصيب أربعة جنود إسرائيليين السبت الماضي، بعد تفجير عبوة ناسفة فيهم خلال محاولتهم نزع علم فلسطين من السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، قال الجيش الإسرائيلي إن العلم زرع في المظاهرات بالمنطقة الحدودية يوم الجمعة الماضي.

واعتبر الجيش الإسرائيلي، أن عناصر من حماس اندست وسط المتظاهرين ونصبت كمينا للجيش الإسرائيلي، بزرع العلم بجوار العبوة الناسفة، وبمجرد اقتراب الجنود من العلم لاقتلاعه انفجرت العبوة.

ورد الجيش الإسرائيلي على العملية بسلسلة غارات على مواقع وأهداف لحركة حماس في قطاع غزة، قال إن من بينها نفق هجومي ومصنع للأسلحة، ومواقع عسكرية لتدريب مقاتلي كتائب القسام، الجناح العسكري للحركة.

من ناحية أخرى صادقت لجنة التشريع الوزارية في حكومة الاحتلال على مشروع قانون يسمح بسحب الإقامة الدائمة من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس والدروز في مرتفعات الجولان السوري المحتل إذا تورطوا في أعمال تمس بالولاء لدولة إسرائيل.

وبادرت وزارة الداخلية بطرح مشروع القانون هذا، وقرر الوزراء دعمه بالتوازي مع مشروع قانون خاص قدمه عضو البرلمان أمير أوحانا من الليكود، ويشار إلى أنه في حالة إلغاء هذه المكانة والإقامة، سيتاح لإسرائيل طرد هؤلاء السكان.

وجاءت صياغة مشروعي القانونين، ردا على قرار المحكمة العليا، في سبتمبر (أيلول) الماضي، بإلغاء قرار اتخذ قبل أكثر من 10 سنوات، بسحب الإقامة من 4 مقدسيين فلسطينيين هم: خالد ابو عرفة، محمد أبو طير، محمد عمران طوطح واحمد محمد عطوان.

وسُحبت الإقامة بقرار من وزير الداخلية روني بار اون، إثر انتخاب أبو طير وطوطح وعطوان لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني نيابة عن قائمة «الإصلاح والتغيير»، وتعيين أبو عرفة وزيرا في الحكومة الفلسطينية، وزعم بار اون أن انتخاب هؤلاء الأربعة يعني خرق الولاء لإسرائيل.

وحدد قضاة المحكمة في سبتمبر الماضي، بأن بار اون تصرف بشكل غير مسؤول عندما سحب الإقامة من الأربعة، ومع ذلك علقت المحكمة تنفيذ القرار لمدة نصف سنة، لتمكين الكنيست من سن قانون يسمح بسحب مكانة الأربعة، ويحاول أوحانا الآن، تجنيد التأييد للقانون وإقراره خلال المهلة التي حددتها المحكمة.

ويحدد مشروع القانون الحكومي 3 حالات يحق فيها لوزير الداخلية إلغاء تصريح الإقامة الدائمة: إذا أعطي التصريح على أساس تفاصيل كاذبة، إذا هدد حامله السلامة العامة أو أمن الجمهور، أو إذا انتهك الولاء لدولة إسرائيل.

وينص مشروع القانون على أنه سيتم تطبيقه على جميع المقيمين الدائمين، والمهاجرين الذين وصلوا إلى إسرائيل، والمقيمين في القدس الشرقية الذين يعيشون في البلاد منذ سنوات طويلة، ووفقا لمشروع القانون، سيتعين على وزير الداخلية منح مكانة بديلة للشخص الذي تُلغى إقامته، وإذا تبين أنه الشخص عاجز عن الحصول على تصريح بالإقامة الدائمة في بلد آخر.

البرلمان المجري يناقش مشروعين لقوانين تعاقب مساعدة اللاجئين

البرلمان المجري

«وكالات» : بدأ البرلمان المجري أمس الثلاثاء مناقشة حزمة من مشروعات القوانين التي تستهدف المنظمات غير الحكومية، التي تساعد اللاجئين والساعين للحصول على اللجوء.

وتقضي مشروعات القوانين التي طرحتها حكومة رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، بأن تدفع أي من المنظمات غير الحكومية ضريبة نسبتها 25% من إجمالي التمويل الأجنبي، مع إمكانية حظر دخول العاملين بها إلى مراكز اللاجئين الكائنة بالقرب من حدود البلاد.

كما تنص هذ المشروعات على ضرورة أن تسجل المنظمات غير الحكومية نفسها لدى وزارة الداخلية، التي قد تفرض غرامات عليها، أو ترفض طلبات تسجيلها مما يعني حظر نشاطها.

ومن المتوقع الاقتراع على مشروعات القوانين المقترحة بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في 8 أبريل المقبل، ومن المعتقد أن تعطي هذه المناقشة البرلمانية دفعة لحزب «فيدس» ذي الاتجاه اليميني، المرشح للفوز والاستمرار في فترة الحكم التي بدأها عام 2010.

وأثارت هذه التشريعات المقترحة إدانات دولية كان أوربان يرفضها بشكل متكرر.

ووصف مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذه التشريعات بأنها «تمثل قيوداً لا مبرر لها على الحق في حرية التجمع»، كما تمثل «استمرارا مثيرا للقلق للتعدي على حقوق الإنسان والفضاء المدني».

وحث نيلز موزنيكس مفوض حقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي المجر على الامتناع عن «فرض عقوبات ووصم» المنظمات غير الحكومية.

ومن جانبه، قال وزير خارجية لكسمبورغ جين السبورت الذي تدور بينه وبين أوربان مناوشات كلامية منذ فترة طويلة إن خطوات رئيس الوزراء المجري «تليق بديكتاتور».

كما احتج أكثر من 200 منظمة حقوقية أوروبية تعمل تحت مظلة منظمة العفو الدولية على خطة الحكومة المجرية.

وكان أوربان قد برز كزعيم للجناح المناهض للهجرة داخل الاتحاد الأوروبي أثناء أزمة الهجرة خلال عامي 2015 و2016، عندما غيرت موجة من اللاجئين والمهاجرين منطقة البلقان والمجر.

وأصدرت بودابست منذ ذلك الحين مجموعة من التشريعات مناهضة للاجئين، ورفضت قبول حصة إجبارية فرضها الاتحاد الأوروبي لصالح الأشخاص الذين منحوا حق اللجوء، وواجهت المجر بذلك دعوى قضائية من جانب التكتل في بروكسل.

الأمم المتحدة تحذر من عواقب المواجهة بين إسرائيل وميليشيا حزب الله

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس

نيويورك – «وكالات» : عبر الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس الإثنين عن قلقه من مواجهة مباشرة محتملة بين إسرائيل وجماعة ميليشيا حزب الله المدعومة من إيران.

وأضاف غوتيريس أن «ما صدر من إسرائيل وميليشيا حزب الله من إشارات في الأونة الأخيرة أظهر أنهما لن يسمحا بحدوث ذلك ولكن أحيانا تكفي شرارة لإشعال هذا النوع من الصراع».

وكانت ميليشيا حزب الله أعلنت الأسبوع الماضي أنها قد تتخذ إذا لزم الأمر إجراءات ضد منشآت النفط الإسرائيلية في ظل النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل على موارد للطاقة، ويتوسط دبلوماسيون أمريكيون بين البلدين بعد زيادة التوتر بين الجانبين الذي شمل أيضا نزاعا يتعلق بجدار حدودي وترسانة ميليشيا حزب الله المتنامية.

وقال غوتيريش للصحافيين في لشبونة مسقط رأسه: «أشعر بقلق عميق بشأن التصعيد الذي يصعب التنبؤ به في المنطقة بأكملها». وكما أشار إلى مخاوف إسرائيل بشأن اقتراب قصائل مسلحة مختلفة في سوريا من حدودها.

وأضاف: «أسوأ كابوس قد يتحقق هو إذا حدثت مواجهة مباشرة بين إسرائيل وميليشيا حزب الله، سيكون حجم الدمار في لبنان شديدا بالتأكيد، لذا فإن هناك نقاط قلق كبيرة تحيط بالموقف».

وجماعة ميليشيا حزب الله الشيعية جزء من حكومة لبنان الائتلافية، وترى إسرائيل أنها أكبر تهديد أمني على حدودها، وتشكلت الميليشيا في الثمانينات لمقاومة احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، ولا يزال الطرفان عدوين لدودين ولكن لم يقع بينهما صراع كبير منذ حرب استمرت شهرا في 2006.

السجن لـ200 عنصر من «بوكو حرام» في نيجيريا

«وكالات» : قضت محكمة في نيجيريا بسجن 205 أعضاء أو داعمين لجماعة «بوكو حرام» المتطرفة لمدد تتراوح بين 3 و60 عاما.

وقال صالحو عثمان عيسى، وهو مسؤول رفيع المستوى في وزارة العدل النيجيرية، أمس الثلاثاء «إن المحكمة قضت أيضا ببراءة 526 مشتبها بهم آخرين».

وذكر عيسى أن بعض المدانين أعضاء نشطون في «بوكو حرام»، بينما أدين آخرون للامتناع عن الإدلاء بمعلومات عن الجماعة.

ولم تبت المحكمة في منطقة كاينجي بوسط ولاية نيجر النيجرية حتى الآن في 73 قضية أخرى ضد أعضاء مشتبه بهم في «بوكو حرام».

ويذكر أن 20 ألف شخص على الأقل قتلوا خلال هجمات نفذتها الجماعة في شمال غربي نيجيريا والمناطق المتاخمة لها منذ عام 2009. وتسببت هذه الهجمات في فرار نحو مليوني شخص.

وتعتبر منطقة شمال غربي النيجر من أفقر المناطق في الدولة الغنية بالنفط.

ويرى خبراء أن الكثير من الشباب هناك ينضمون للمتطرفين لأسباب مالية أكثر منها لقناعات دينية، بينما يُجبر آخرون على الانضمام تحت تهديدات باستخدام العنف ضدهم.

العثور على حطام الطائرة المفقودة في جبال زاغروس

إيران: إيقاف 300 شخص بعد أعمال شغب

عناصر من الشرطة الايرانية

طهران – «وكالات» : أعلن المتحدث باسم قوى الأمن الداخلي الإيراني، أمس الثلاثاء، توقيف أكثر من 300 شخص بعد أعمال شغب وقعت أمس في شارع باسداران بطهران، وأسفرت عن مقتل خمسة أشخاص، بينهم ثلاثة من قوات الأمن».

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عن العميد سعيد منتظر المهدي، أن «أحداث شارع باسداران تسببت في مقتل ثلاثة من قوى الأمن واثنين من التعبويين».

وكانت أعمال الشغب اندلعت خلال احتجاجات قامت بها مجموعة من «دراويش كناباد» الصوفية أمام مركز للشرطة للمطالبة بإطلاق سراح متصوفين من طريقتهم.

من ناحية أخرى عثرت فرق البحث الإيرانية اليوم الثلاثاء على حطام طائرة ركاب فقدت في جبال زاغروس قبل يومين، وكان على متنها 66 شخصا، بحسب ما أعلن متحدث باسم الحرس الثوري لوسائل إعلام حكومية.

وقال المتحدث رمضان شريف لإذاعة إيران (ايريب) إن «مروحيات الحرس الثوري عثرت هذا الصباح على حطام الطائرة في جبال دنا» في جنوب غرب البلاد.

زعيم للمتمردين يحذر: المزيد من المسلحين الموالين لـ «داعش» قادمون إلى الفلبين

عضايات معارضة لـ «داعش» في الفلبين

مانيلا – «وكالات» : حذر زعيم أكبر جماعة من المتمردين الإسلاميين في الفلبين أمس الثلاثاء، من أن المزيد من المسلحين الأجانب الموالين لتنظيم داعش قادمون إلى الدولة، ويخططون لشن هجمات بعد أن فقدوا قواعدهم في الشرق الأوسط.

وأكد مراد إبراهيم، زعيم «جبهة مورو الإسلامية للتحرير»، أنه من المهم تنفيذ اتفاق السلام الموقع عام 2014 لمجابهة مساعي تنظيم داعش الإرهابي لتجنيد عناصر له في إقليم ميندناو جنوبي الفلبين.

وقال: «نظرا لتطهير ميادين المعارك في الشرق الأوسط، وتقليص قواعد داعش، سوف نجدهم بشكل متزايد بيننا، حيث يبحثون عن مناطق استراتيجية جديدة تعاني من ضعف السيطرة الحكومية، مثل الحال في ميندناو».

وأشار مراد إلى أنه خلال الشهر الماضي، رصدت جبهة مورو الإسلامية للتحرير دخول مجموعة من المسلحين الموالين لداعش إلى ميندناو، من بينهم رجل يشتبه بأنه كندي. ولم يؤكد الجيش بعد هذه المعلومات.

وقال: «بالنسبة لنا، فإن المقاومة الأفضل والأكثر فاعلية ضدهم هي إنجاح العملية ... الحقيقة الآن هي أنهم يستغلون فشل عملية السلام في تجنيد المزيد من العناصر».

ويقضي اتفاق السلام الموقع عام 2014 بين جبهة مورو الإسلامية للتحرير وبين حكومة الفلبين بأن تقام منطقة ذاتية الحكم للمسلمين في ميندناو وفقا لقانون ينتظر حاليا موافقة البرلمان.

وأوضح مراد ان الجبهة تأمل في أن يوافق البرلمان على «قانون بانجسامورو الأساسي» بحلول الشهر المقبل، حتى تتاح الفرصة لإجراء استفتاء شعبي في وقت لاحق هذا العام وإقامة المنطقة ذاتية الحكم بالفعل العام المقبل.